وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 24 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

موسكو تفرض حظراً على صادرات الديزل والبنزين لتحقيق الاستقرار في الأسعار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

فاجأت روسيا أسواق النفط العالمية بإعلانها حظرا مؤقتا على صادرات البنزين والديزل اعتبارا من 21 سبتمبر الحالي، في محاولة من موسكو لتحقيق الاستقرار في الأسعار والإمدادات المتقلبة في السوق المحلية، وستؤدي هذه الخطوة فعليًا إلى إزالة مليون برميل يوميًا من صادرات وقود السيارات، 80٪ منها ديزل، وستزيد من اختناق أسواق الديزل العالمية، وارتفعت أسعار زيت الغاز الأوروبي بنسبة 2٪ إلى ما يقرب من 1000 دولار للطن المتري بسبب الأخبار.

وذكر قرار حكومي وقعه رئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين أن الإجراء المؤقت سيساعد في إشباع سوق وقود السيارات المحلي ويؤدي إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين، ولم يذكر القرار المدة التي سيستمر فيها الحظر، وقد أثار القرار المفاجئ تكهنات في الغرب بأن موسكو كانت «تستخدم» النفط كسلاح ردا على معاقبة العقوبات الغربية، كوسيلة لإلحاق الضرر بالاقتصادات الأمريكية والأوروبية من خلال تأجيج المخاطر التضخمية، وربما التأثير على الانتخابات الرئاسية الأمريكية في العام المقبل، وربما يكون نجاح موسكو في المساعدة على رفع أسعار النفط منذ مايو، مع تقليص الخصم على براميلها الخاصة، من خلال خفض إنتاج النفط الخام وصادراته بالتعاون مع أوبك+، قد أثر أيضًا على تفكيرها في الموافقة على حظر صريح على تصدير المنتجات.

ومع ذلك، كانت هناك أسباب محلية حقيقية ومباشرة للغاية لهذا الإجراء الجذري، وهي الأزمة المتزايدة في سوق الوقود المحلية، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية، وفشلت الإمدادات في الوصول إلى المستهلكين الرئيسيين مثل العمال الزراعيين، وانتشار الاحتيال الضريبي، ولحل الأزمة، فكرت الحكومة في الأسابيع الأخيرة في إصدار تراخيص للمصدرين، وتحديد حصص الإنتاج والتصدير، وفرض رسوم تصدير باهظة على المنتجات النفطية، لكن المحللين قالوا إن هذه الإجراءات شكلت تحديا في الإدارة، في حين قدم حظر التصدير المؤقت حلا سريعا وأكيدا - وحل من شأنه أن يجبر شركات النفط على أن تكون أكثر مرونة على طاولة المفاوضات.

وكان ارتفاع أسعار وقود السيارات إلى عنان السماء ونقص الإمدادات في روسيا على مدى الأشهر الثلاثة الماضية سبباً في إثارة موجة من الشكاوى من جانب المواطنين ومسؤولي الدولة، وقد نجمت الأزمة عن ارتفاع الأسعار العالمية التي امتصت كميات كبيرة من السوق المحلية، والصيانة المكثفة لمصافي التكرير، والنقص الإقليمي، وتفاقمت بسبب التغيير الأخير في الدعم الذي جعل الصادرات أكثر جاذبية.

تدخل بوتين

واضطر الرئيس فلاديمير بوتين إلى التدخل في الآونة الأخيرة وضغط على الدولة وشركات النفط لإيجاد حل وسط، وقد تلقى النائب الأول لوزير الطاقة بافيل سوروكين انتقادات حادة في مجلس النواب بالبرلمان بسبب الارتفاع القياسي لأسعار المنتجات النفطية، والتي أضرت بالمزارعين في المناطق الجنوبية، على سبيل المثال.

ويتفق المحللون الروس على أن الحظر سيعزز الإمدادات المحلية على المدى القصير، ومع ذلك، لا يتوقع معظمهم أن يستمر حتى نهاية العام، حيث لن تستفيد الحكومة ولا شركات النفط من الحظر المطول، وقد تؤدي وفرة البنزين والديزل محليا إلى إجراء تعديلات في عمليات التكرير، مع إنتاج المزيد من النافتا وزيوت الغاز الأخرى بدلا من ذلك.

وتقوم المصافي الروسية بالفعل بتصدير النافتا بخسارة. وفي الوقت نفسه، ستحصل الحكومة على ضرائب أقل من صادرات المنتجات النفطية وقد تواجه التزامات مالية من كميات أكبر من إمدادات وقود السيارات المحلية، والتي يدعمها دعم كبير. ويعني نقص التخزين أن شركات النفط ستواجه قيودًا على كمية الديزل غير المصدرة التي يمكن تخزينها في المنزل.

وقال نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، الذي يشرف على صناعة الطاقة في البلاد، إن الحكومة مستعدة لاتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق التوازن في وضع المنتجات. وأكد أنه لا يوجد عجز في الإمدادات وأن المشكلة تكمن في الأسعار في سوق الجملة، وفي يوليو وأغسطس، أثبتت خطوط السكك الحديدية الروسية عدم قدرتها على التعامل مع الحجم الضخم من الشحنات، والتي شملت الإمدادات للحرب في أوكرانيا والمصطافين في الصيف، في حين أدت صيانة مصافي التكرير أيضاً إلى إزالة القدرة التي كانت في أمس الحاجة إليها.

وقال نوفاك للصحفيين على هامش مؤتمر للصناعة في تيومين إن هذه المشكلات تم حلها منذ ذلك الحين، وأكد أن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية على مستوى العالم، فضلاً عن انخفاض قيمة الروبل، أدى إلى تفاقم المشاكل، حيث أن ارتفاع صافي عائدات التصدير دفع بعض التجار إلى البدء في شراء منتجات رخيصة في السوق المحلية وإرسالها إلى الخارج، وفي غرب روسيا، يُباع برميل الديزل بحوالي 100 دولار، في حين يمكن أن يصل صافي البرميل نفسه إلى حوالي 12 دولارًا إضافيًا عند تصديره، حتى بعد تكاليف النقل ورسوم التصدير.

وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت أسواق الديزل في الأشهر الأخيرة بعد أن أدت تخفيضات إنتاج أوبك+ إلى تقليص إمدادات الخام المتوسط عالي الكبريت المناسب بشكل مثالي لإنتاج الديزل، في حين أثبت الطلب في الصيف قوته وساعد في استنزاف المخزونات.

وتعد روسيا منتجًا ثقيلًا للديزل، حيث أنتجت 1.83 مليون برميل يوميًا في الفترة من يناير إلى أغسطس من هذا العام. وبلغ متوسط الصادرات خلال نفس الفترة 785 ألف برميل يوميا، وفقا لبيانات إنرجي إنتليجنس، واعتادت أوروبا على امتصاص نحو 80% من صادرات الديزل الروسية، لكنها فرضت حظرا على واردات المنتجات في فبراير. ويتم الآن شحن هذه الكميات إلى تركيا والبرازيل وحفنة من دول أفريقيا والشرق الأوسط، والتي سيتعين عليها الآن الحصول على الإمدادات من أماكن أخرى.

وفي المتوسط، تصدر روسيا نحو 15% فقط من إنتاجها من البنزين، أو حوالي 150 ألف برميل يومياً. ويُنظر إلى هذه الكميات على أنها أقل أهمية بالنسبة للأسواق العالمية. ومن المقرر أن يعقد نوفاك اجتماعا مع شركات النفط يوم الجمعة لبحث هذه القضية.

«أويل برايس»: التحول غير المدروس للطاقة يدعم أسعار النفط .. مرشحة لتجاوز 100 دولار

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

عد تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، جهود التحول غير المدروس في مجال الطاقة بما في ذلك انخفاض الاستثمار في إنتاج المواد الهيدروكربونية، أنها أسهمت في ارتفاع أسعار النفط وزيادة الاعتماد على الوقود التقليدي في السيناريوهات الاحتياطية.

وأفاد التقرير بإلغاء عديد من مشاريع طاقة الرياح البحرية كما أن مبيعات السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة تتباطأ فيما تواجه صناعة الطاقة الشمسية منافسة من الألواح الصينية الرخيصة، ما يسلط الضوء على التحديات في قطاع الطاقة المتجددة.

وأضاف أنه «على الرغم من النكسات الواضحة تظل الحكومات ملتزمة بأهداف تحول الطاقة، ما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة في كل من أوروبا والولايات المتحدة»، منوها بأن الأسبوع الماضي شهد رفع بنك جولدمان ساكس هدفه لسعر النفط إلى 100 دولار مرة أخرى، حيث أشار البنك إلى انخفاض إنتاج «أوبك» جنبا إلى جنب مع ارتفاع الطلب، وهو ما يعوض معا ارتفاع العرض الأمريكي بشكل كبير.

وعد تحول الطاقة قد يأتي بنتائج عكسية، لافتا إلى أنه في مؤتمر النفط العالمي الذي عقد أخيرا، حذر المسؤولون التنفيذيون في قطاع النفط والمسؤولون الحكوميون من استمرار الضغط لتثبيط الاستثمارات الجديدة في إنتاج النفط والغاز.

ونقل التقرير عن شركة إكسون موبيل تأكيدها أنه بغض النظر عن مكان وصول الطلب إذا لم نحافظ على مستوى معين من صناعة الاستثمار فسينتهي بك الأمر إلى نقص العرض، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وأضاف أنه «بسبب الدفعة الانتقالية، أصبح منتجو النفط أكثر حذرا فيما يتعلق بنمو الإنتاج كما أنهم يعطون الأولوية لعوائد المساهمين للحفاظ عليهم، لذلك من المفيد لهم توخي الحذر، ولا سيما أن شركات الطاقة الكبرى في أوروبا تتعرض لضغوط شديدة بسبب ضرائب الأرباح غير المتوقعة والضغوط الناشطة والتشريعات التقييدية على نحو متزايد».

وأوضح أنه في الوقت نفسه، يعاني السائقون في جميع أنحاء أوروبا ارتفاع تكاليف الوقود وارتفاع فواتير الكهرباء، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل متزايد على طاقة الرياح والطاقة الشمسية المتقطعة التي تحتاج إلى دعم من محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الهيدروكربوني، حيث تخضع هذه المحطات لضرائب باهظة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أعلن أخيرا حربا تجارية انتقائية على الصين من خلال أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية، في حين حذرت الصين من أنه ستكون هناك عواقب في الوقت الذي أصبحت فيه البلاد مصدرا رئيسا للوقود إلى أوروبا بفضل الحظر الروسي على الوقود.

ورجح التقرير استمرار أسعار الطاقة في الارتفاع في كل من أوروبا والولايات المتحدة، مرجعا كل ذلك إلى التحول غير المدروس بعيدا عن الهيدروكربونات، مبرزا تحذير بنك جيه بي مورجان في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا من أن الارتفاع الأخير في أسعار خام برنت قد يستمر صعودا إلى 150 دولارا للبرميل بحلول عام 2026.

ونقل توقعات «جيه بي مورجان» حاليا بأن يصل اختلال التوازن بين العرض والطلب العالمي إلى 1.1 مليون برميل يوميا في عام 2025، لكنه سينمو إلى عجز قدره 7.1 مليون برميل يوميا في عام 2030 مع استمرار الطلب القوي في مواجهة العرض المحدود.

في سياق متصل، قال تقرير ريج زون النفطي الدولي: «إن أسعار النفط تراجعت عن أعلى مستوياتها السنوية في ختام أسبوع مضطرب شهد قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بشكل أكبر وحظر روسيا صادرات الديزل».

ونوه التقرير بأن إعلان روسيا حظرا مؤقتا على صادرات البنزين والديزل، أدى إلى تشديد سوق الوقود العالمية المتوترة بالفعل كما أن الإشارات إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيبقي تكاليف الاقتراض مرتفعة لفترة أطول قد أدت إلى تهدئة ارتفاع النفط، لافتا إلى تكبد خام غرب تكساس الوسيط أول خسارة أسبوعية منذ شهر بعد أن وصل إلى أعلى مستوى هذا العام.

وأوضح أن سعر النفط الخام ارتفع هذا الربع مع تمديد السعودية وروسيا قيود الإنتاج حتى نهاية العام كما تحسنت توقعات الطلب، حيث قامت مصافي التكرير في الصين -أكبر مستورد للنفط في العالم- بزيادة المعالجة إلى مستوى قياسي، لافتا إلى توقع مجموعة جولدمان سكس عودة النفط قريبا إلى مستوى 100 دولار للبرميل.

وعد أنه على الرغم من التقلبات في أسعار العقود الآجلة هناك كثير من علامات الضيق في السوق المادية، فقد أدى الحظر المؤقت الذي فرضته روسيا إلى رفع أسعار الوقود كما أدى انخفاض آخر في المخزونات الأمريكية إلى اتساع الفترات الزمنية بشكل أكبر في التخلف، ما يشير إلى منافسة قوية على الإمدادات على المدى القريب.

وتسببت المخاوف إزاء الإمدادات بسبب حظر روسيا تصدير الوقود والمخاوف من رفع أسعار الفائدة مستقبلا في تسجيل أول خسارة أسبوعية للنفط الخام بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب المتتالية، إذ ارتفع الخامان بأكثر من 10 في المائة، على مدار الأسابيع الثلاثة السابقة وسط مخاوف بشأن نقص الإمدادات العالمية. وسلط التقرير الضوء على لقاء مسؤولين أمريكيين محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي لإجراء محادثات، وشددوا على الضرورة الملحة لإعادة فتح خط أنابيب النفط الخام بين العراق وتركيا في أقرب وقت ممكن، حسبما ذكر البيت الأبيض.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، استقرت أسعار النفط عند التسوية الجمعة، لكنها أنهت الأسبوع منخفضة بفعل عمليات جني الأرباح وفي ظل موازنة الأسواق بين المخاوف إزاء الإمدادات بسبب حظر روسيا تصدير الوقود والمخاوف من رفع أسعار الفائدة مستقبلا.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت ثلاثة سنتات إلى 93.27 دولار للبرميل عند التسوية. وتراجعت 0.3 في المائة خلال الأسبوع لتوقف سلسلة مكاسب استمرت ثلاثة أسابيع. فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 40 سنتا أو 0.5 في المائة إلى 90.03 دولار للبرميل.

وتراجع الخام 0.03 في المائة خلال الأسبوع، وهو أول تراجع منذ أربعة أسابيع. وارتفع الخامان بأكثر من 10 في المائة على مدار الأسابيع الثلاثة السابقة، وسط مخاوف بشأن نقص الإمدادات العالمية.

تفجير «نورد ستريم» ما زال لغزا بعد عام على وقوعه .. قرار مرتقب بحلول 2024

الاقتصادية

تحاول عديد من التحقيقات فك لغز تفجير خط أنابيب غاز نورد ستريم، الحدث الجيوسياسي البارز الذي وقع في بحر البلطيق قبل عام، في سياق حساس للغاية، بسبب الحرب في أوكرانيا.

وخيمت أجواء صادمة عندما تم رصد أربع نقاط لتسرب هائل للغاز بعد انفجارات تحت الماء في خطي أنابيب نورد ستريم 1 و2 المصممين لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا، في 26 سبتمبر.

وحينها، كانت موسكو قد قطعت إمدادات الغاز عبر نورد ستريم 1، على خلفية مواجهة حول الطاقة مع الدول الأوروبية التي تدعم أوكرانيا، وفقا لـ«الفرنسية».

أما خط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2» الذي أثار خلافا بين برلين وواشنطن لأعوام عديدة، فقد اكتمل بناؤه في نهاية 2021، لكنه لم يوضع في الخدمة قط.

وتوجد مرافق البنية التحتية المقدرة بمليارات اليوروهات في قاع البحر. ورصدت نقاط التسريب كلها في المياه الدولية، قبالة جزيرة بورنهولم الدنماركية وسواحل جنوب السويد. ولم تثمر حتى الآن أي من التحقيقات القضائية الثلاثة التي فتحتها ألمانيا والسويد والدنمارك بشكل منفصل.

في أبريل، قال ماتس ليونجكفيست المدعي العام السويدي: إن «الفرضية الرئيسة تفيد بأن دولة ما تقف وراء» هذا التفجير، مضيفا أن مرتكبيه يعلمون «جيدا أنهم سيتركون آثارا».

وأكد مكتب المدعي العام الألماني أنه «لا يمكن حاليا الإدلاء بتصريحات موثوقة» بشأن هوية مرتكبي الهجوم ودوافعهم، ولا «حول مسألة الحصول على دعم دولة ما». وعد كريستشن مولينج الخبير في المجلس الألماني للعلاقات الخارجية أنه «إما لا توجد فرضية جيدة بما فيه الكفاية، وإما أن الأمر حساس من الناحية السياسية».

لكن المدعي العام السويدي صرح أنه «في المرحلة النهائية من التحقيق»، معربا عن أمله في التوصل إلى «قرار» بحلول 2024.

وتحاول وسائل إعلام استقصائية تسليط الضوء على تفاصيل عملية معقدة للغاية، من خلال بعثات للاطلاع على الوضع بعضها تستخدم مسيرات غواصة أو خبراء وعملاء سابقين في الاستخبارات وفرضيات على صلة بوارسو إلى شبه جزيرة القرم مرورا بمولدافيا.

في مطلع مارس، نسبت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية استنادا إلى معلومات حصلت عليها الاستخبارات الأمريكية، العملية التخريبية إلى «جماعة موالية لأوكرانيا» دون أن يكون للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يد فيها.

وفي الوقت نفسه، أعلنت النيابة الألمانية فتح تحقيق بشأن قارب يشتبه في أنه قام بنقل المتفجرات.

ولتتبع هذه الفرضية، عمدت وسيلتا الإعلام «شبيجل» و«زي دي إف» الألمانيتان إلى استئجار هذا القارب الشراعي المسمى «أندروميدا» ويبلغ طوله 15 مترا، للإبحار على خطى الرحلة التي قام بها، بحسبهما، طاقم أوكراني مكون من خمسة رجال وامرأة، من ميناء روستوك الألماني إلى ساحل جزيرة بورنهولم الدنماركية.

ونقلت «شبيجل» عن ضابط سابق في الاستخبارات البحرية البريطانية أنه يشتبه بسفينة علمية روسية، هي سيبيرياكوف،

في حين أشارت صحيفة «إنفورماسيون» اليومية الدنماركية إلى أن سفينة من طراز «إس إس 750-» وهي سفينة تابعة للبحرية الروسية متخصصة في العمليات تحت الماء، كانت موجودة قرب موقع التخريب قبيل الانفجارات.

ونفت كل من أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة بشدة أي مسؤولية لها عن العملية. وفي يونيو، ذكرت تقارير إخبارية أن الاستخبارات العسكرية الهولندية أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي أيه) بوجود خطة أوكرانية لتفجير خط أنابيب الغاز.

مصفاة عُمانية تصدر الشحنة الأولى من الديزل عالي الجودة

الشرق الأوسط

نجحت مصفاة الدقم بالمنطقة الاقتصادية بسلطنة عُمان في تصدير الشحنة الأولى من الديزل عالي الجودة وفقاً للمواصفات العالمية.

ووفق وكالة الأنباء العمانية، السبت، يأتي ذلك تزامناً مع اقتراب الشركة من تحقيق التشغيل التجاري مع تواصل تقدم عمليات التشغيل التجريبي متجاوزة 81 في المائة، في حين تجاوزت نسبة الأعمال الإنشائية أكثر من 99 في المائة.

وشملت العمليات التجريبية اختبار كافة سلاسل الإمداد بمصفاة الدقم المتضمنة منشآت تخزين النفط الخام برأس مركز وأنبوب نقل النفط الخام بطول 80 كيلومتراً، بالإضافة إلى اختبار جاهزية منشآت تخزين وتصدير المنتجات في ميناء الدقم التي تم اختبارها جميعاً بنجاح.

واستقبلت خزانات النفط الخام خلال الأشهر الماضية أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام العُماني والكويتي التي تم في وقت لاحق ضخها من رأس مركز إلى مجمع المصفاة بالدقم عبر أنبوب نقل النفط، كما تضمنت عمليات التشغيل التجريبي تصدير أولى شحنات النافثا وزيت الوقود عبر رصيف تخزين وتصدير المنتجات في ميناء الدقم.

وأشارت الوكالة إلى أنَّ مشروع مصفاة الدقم، هو مشروع مشترك بين مجموعة «أوكيو» وشركة البترول الكويتية العالمية، ويقع في قلب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تتميز بموقعها الاستراتيجي، الذي يعد ميزة تنافسية بسبب وقوعه على مسار خطوط الشحن البحري الدولية على المحيط الهندي وبحر العرب، وهذا من شأنه أن يسهّل أنشطة النقل البحرية من المنطقة وإليها.

ويشتمل المشروع على ثلاث حزم رئيسية قادرة على إنتاج الديزل ووقود الطائرات والنافثا وغاز البترول المسال والكبريت والفحم البترولي.

وتعد مصفاة الدقم أول مصفاة خليجية تعتمد على النفط الخام المستورد في عملياتها، وتعد أكبر مشروع استثماري بين دولتين خليجيتين في قطاع المصافي والبتروكيماويات.

وتقوم رؤية مصفاة الدقم على أن تصبح شركة تكرير عالمية المستوى وملتزمة بتوفير منتجات نفطية فائقة الجودة للعملاء في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي في منطقة الدقم، فضلاً عن تعزيز المكانة التكريرية للسلطنة لتتجاوز 500 ألف برميل يومياً من المنتجات المكررة عند بدء عمليات مصفاة الدقم التي تبلغ طاقتها 230 ألف

برميل يوميّاً، وقادرة على التعامل مع مختلف أنواع النفط الخام، بما في ذلك الخام العُماني والكويتي.

في غضون ذلك، كشفت بيانات أولية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان في الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 9.5 في المائة إلى 10.085 مليار ريال، مقارنة مع 11.146 مليار في الربع الثاني من عام 2022.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية عن بيانات أولية للمركز، أن الانخفاض يرجع بشكل أساسي إلى تراجع الأنشطة النفطية 18.3 في المائة إلى 3.646 مليار ريال في الربع الثاني من 2023 مقارنة مع الفترة نفسها قبل عام.

كما انخفضت الأنشطة غير النفطية 3.6 في المائة إلى 6.861 مليار ريال في الربع الثاني من 2023 مقارنة مع الفترة نفسها قبل عام.

جاء تراجع الأنشطة النفطية على الرغم من نجاح مصفاة الدقم في تصدير الشحنة الأولى من الديزل عالي الجودة.

شركة هيدروجين مصر: نحتاج تأسيس «أوبك هيدروجين».. وهذه رؤيتنا لمصر والسعودية

حياة حسين

الطاقة

دعا رئيس شركة هيدروجين مصر (Hydrogen Egypt) إلى تأسيس كيان لتنسيق سوق الهيدروجين العالمية، على غرار منظمة أوبك، التي تضم الدول المصدّرة للنفط.

ووصف رئيس الشركة خالد نجيب سوق الهيدروجين الحالية بالتشتت والعمل الفردي والتنافس بدلًا من التعاون، ما يؤثّر سلبًا في السوق، ويحدّ من انتشار هذا الوقود النظيف.

ونفى نجيب وجود مخاطر من إنتاج الهيدروجين على المياه، قائلًا: «إنه يمكن إنتاج هذا الوقود من مياه البحر بعد تحليتها، والعقبة الأساسية -حاليًا- هي ارتفاع أسعار أجهزة التحليل الكهربائي لفصل الهيدروجين».

وقال رئيس شركة هيدروجين مصر خالد نجيب، في حوار مع منصة الطاقة المتخصصة، على هامش مؤتمر الهيدروجين الأول، الذي عقدته الشركة بالعاصمة المصرية (القاهرة)، مؤخرًا، إنه من المتوقع أن يأتي أكبر طلب على الهيدروجين من أوروبا خلال السنوات المقبلة.

وإلى نص الحوار:

ما السر وراء اختيارك الهيدروجين نشاطًا رئيسًا للشركة؟

اخترنا نشاط الهيدروجين ليكون أساس عمل الشركة لعدّة أسباب، إذ إنه بديل للغاز والوقود الأحفوري، ونتيجة أزمة الطاقة الناجمة عن كورونا، ثم الحرب في أوكرانيا، بدأت الدول الغربية، شاملةً الاتحاد الأوروبي وأميركا، في طرح خطط الاستغناء عن الغاز وكل أنواع الوقود الأحفوري، وبرز هنا دور الهيدروجين ليكون بديلًا.

كانت أزمة الطاقة والحرب الروسية الأوكرانية صدمتين متلاحقتين، نجم عنهما انخفاض العرض وارتفاع الطلب على الطاقة، وفي الوقت نفسه كانت خطة استعمال الهيدروجين وقودًا جاهزة منذ سنين، ومع تراجع تكلفة الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة بشدّة، برز دور الهيدروجين.

ولكن، ما زالت هناك تحديات تواجه إنتاج الهيدروجين الأخضر؟

ما دامت الطاقة المتجددة موجودة، نستطيع استغلالها في التحليل الكهربائي للمياه والحصول على الهيدروجين، فضلًا عن أن الهيدروجين غني بالسعرات الحرارية، فالغرام الواحد منه يحمل 30 ألف سعرة حرارية، ويمكن حرقه عند 2000 درجة.

وبمعنى آخر، يتمتع الهيدروجين ببعض المميزات التي يتفوق بها على الغاز وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى، والأهم من ذلك أنه غير ملوّث للبيئة.

هل ترى أن مصر تستطيع الاستحواذ على حصة في سوق الهيدروجين؟
تمتلك مصر إمكانات إنتاج الهيدروجين، إذ الشمس الساطعة لمدة طويلة، وطاقة الرياح المتوفرة، كما أن لدى القاهرة موقعًا جغرافيًا متميزًا، وبنية أساسية قوية، وطاقة بشرية، وتنتج حاليًا الأمونيا.

كل هذه العوامل تدعم مصر للقيام بدور حيوي في تزويد أوروبا بحصّة كبيرة من الهيدروجين التي تحتاجها خلال السنوات المقبلة.
أوروبا لديها مشروعات لإنتاج الهيدروجين.. هل ستكون في حاجة إلى مصر؟
حددت أوروبا احتياجاتها من الهيدروجين بنحو 20 مليون طن، وأصدرت تشريعًا يفيد بإنتاج نصف هذه الكمية داخل القارة، واستيراد النصف الباقي من خارجها، أي إنها ستحتاج إلى 10 ملايين طن هيدروجين تعادل 60 مليون طن أمونيا، وتنتج مصر - حاليًا- نحو 5-6 ملايين طن من الأمونيا.

ووفق الخطط، فإن مصر قادرة على إنتاج ثلث كمية الأمونيا التي تحتاج إليها أوروبا سنويًا، وهي 20 مليون طن، إذ إن القاهرة مصنّفة بين كبار المنتجين للأمونيا.

وكيف ترى تأثير ذلك في الاقتصاد المصري؟
توفر مشروعات الهيدروجين فرص عمل كثيرة مباشرة في مراحل التصميم والإنشاءات والتشغيل، وغير مباشرة، أيضًا، بخلاف الاستثمارات الضخمة، وإيرادات النقد الأجنبي.

كما يمكن استعمال الهيدروجين في الصناعات المختلفة، إذ إنه يشبه الغاز في بعض الصناعات، ويقوم بدور مدخلات الإنتاج في صناعة الأسمدة والحديد، على سبيل المثال.

نرى تنافسًا كبيرًا بين الدول لإنتاج الهيدروجين.. هل يصبّ هذا في صالح سوق الطاقة المستقبلية؟
بدأت أوروبا تأسيس بنك للهيدروجين، يستهدف نشر إنتاج واستهلاك الهيدروجين، إذ ما تزال تكلفة إنتاج الهيدروجين مرتفعة جدًا مقارنةً الوقود الأحفوري، ويقوم البنك بتمويل فارق السعر بين الهيدروجين والغاز، بمعنى آخر يدعم سعر الهيدروجين، ما يشجع المنتجين على إنتاجه.

التحول في خريطة سوق الطاقة العالمية يجعل من الضرورة التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط في صناعة الهيدروجين، فإذا كان لدى مصر فائض، في وقت تخدم فيه السوق السعودية على آسيا، فيمكن تخزين هذا الفائض في السعودية، والعكس صحيح، إذا أرادت الرياض تصدير الهيدروجين الذي تنتجه على أرضها إلى أوروبا، (على سبيل المثال)، يمكن أن تفعل ذلك من خلال القاهرة، كما يمكن تبادل المنافع الاقتصادية بين دول المنطقة عبر تمرير التكلفة المنخفضة لأيّ مدخلات الإنتاج من دولة إلى أخرى.

أيهما أفضل لمستقبل سوق الهيدروجين، التنافس أم التعاون؟
التعاون أفضل من التنافس، خاصةً أنّ ما يحرّك سوق الهيدروجين هو الاحتياج الأوروبي، فوضع الهيدروجين حاليًا يوصف بالتشتت والتشرذم والتحركات الفردية، إذ تعمل كل دولة بمفردها، بسبب عدم وجود مظلة تجمع أطراف الصناعة، مثل منظمة أوبك للدول المصدّرة للنفط.

ويرجع عدم وجود تحالف شبيه لأوبك في قطاع الهيدروجين حتى الآن بسبب اختلاف الوضع الجيوإستراتيجي الآن عن حقبة السبعينيات في القرن الماضي، التي أدت إلى تكاتف وتعاون الدول (في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول من عام 1973 بين مصر وإسرائيل)، فمنذ ذلك الوقت، لم يشهد العالم أزمة طاقة ضخمة بسبب تعاون الدول فيما بينها.

كما أن التعاون يضمن وجود عائد للدول المختلفة، من خلال تبادل البيانات وتنسيق الإنتاج والتسويق والتسعير، ولا يعني ذلك أنه لا وجود لتكتلات الهيدروجين، فهناك أميركا تعمل في جهة وأوروبا في ناحية أخرى والصين في جهة ثالثة، لكنها مختلفة كثيرًا عن بعضها في القوانين والحوافز وغيرها من المسائل المتعلقة.
ماذا عن خطط الشركة في مصر.. هل سنرى محطات لوقود الهيدروجين قريبًا؟
أبرمت شركة هيدروجين مصر اتفاقًا مع شركة هيدروجين أوروبا بهدف التوعية، وجذب شركات التكنولوجيا لمصر، وتخطط الشركة للتعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية لتدشين مصانع هيدروجين صغيرة، تخدم المركبات الصغيرة ذات الـ 3 عجلات (التوكتوك).

ويحتاج هذا المشروع إلى توفير (سي إن جي) في السيارات، وإقامة محطات تجريبية وتسعير الهيدروجين، وندرس حاليًا «الجوانب الفنية المتعلقة به».

ماذا عن تزويد (التوكتوك) بالهيدروجين، وهناك دول توجهت إلى طائرات وقود الهيدروجين.. هل نرى اهتمامًا مصريًا بهذا القطاع؟
قد نرى ذلك في مصر من خلال ما يسمى بالسياحة الخضراء، التي تعني أن الطائرة التي تعمل بالوقود الأخضر تخرج من دولة وتتجه لدولة أخرى يتوفر فيها الوقود الأخضر لتعبّئ خزان الوقود منه مجددًا لرحلة العودة، ومصر ستكون من تلك الدول قريبًا.

كان مؤتمر الهيدروجين الأول قد شهد حضورًا أوروبيًا مكثفًا من القطاعين الرسمي والخاص، ومنهم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر السفير كريستيان برغر، كما وجّهت مفوضة الطاقة كادري سيمسون كلمة مسجلة عبر تقنية الاتصال المرئي للمؤتمر، وشارك ممثلون عن كبريات الشركات بالقارة، مثل سكاتك النرويجية (Sctec).

هل تمنع إيران والصين أسعار النفط من الصعود فوق 100 دولار؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن منع إيران والصين أسعار النفط من الارتفاع فوق حاجز الـ100 دولار للبرميل أمر يمكن الرد عليه.

وأوضح الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على منصة إكس، تحت عنوان «هل تمنع الصين وإيران صعود النفط فوق 100 دولار؟»- أن الصين هي أكبر مستورد لأغلب صادرات النفط الإيراني في العالم.

وأضاف: «السبب الأساسي هنا أن دولًا عديدة يمكنها أن تشتري النفط من إيران دون أي مشكلات، ولكن الأخيرة تبحث عمن يدفع ثمن نفطها نقدًا، والصينيون هم الوحيدون القادرون على ذلك، لذلك توجه إيران إليهم كل صادراتها من النفط الخام أو أغلبها».

ولفت إلى أن مسألة تأثير إيران في أسعار النفط انتهت، إذ إن صادراتها بدأت تنخفض خلال الأسابيع الـ3 الأخيرة، إلا أن سحب الصين من المخزونات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية قد يؤدي دورًا كبيرًا وتاريخيًا، إذ إنها خلال شهرين إلى 3 أشهر سحبت نحو 80 مليون برميل.

منع أسعار النفط من الارتفاع

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن السحب الصيني من المخزونات المقدَّر بنحو 80 مليون برميل، من شأنه منع أسعار النفط من الارتفاع، إذ إن الفكرة أن خام برنت حاليًا في حدود 94.45 دولارًا، وأساسيات السوق لا تدعم سيناريو الـ100 دولار حاليًا.

وأضاف: «ولكن على المدى القصير هناك ذبذبات كبيرة في السوق، وهناك مضاربات وأخبار، إذ خلال الأيام الـ3 الماضية كان هناك ما لا يقل عن 15 خبرًا كاذبًا في وسائل الإعلام الرسمية الكبيرة، والحديث هنا ليس عن رسائل (واتساب) وإنما عن الصحف المرموقة».

ولفت الدكتور أنس الحجي، إلى نفي الرئيس التنفيذي لشركة تيسلا الأميركية إيلون ماسك، أخبار مساعدة السعودية له لفتح مصنع لديها أو وجود مفاوضات في هذا الشأن، إذ أعلن رسميًا على موقع «إكس» أن هذا الكلام غير صحيح ولا أساس له من الصحة.

وتابع: «هناك خبر كاذب -أيضًا- بشأن تصريح بايدن بأنه سيستغل المخزون كله وسيفرغ المخزون الأميركي، كما أن هناك

أخبارًا تخرج من بلومبرغ مثلًا بشأن زيادة إنتاج روسيا من النفط، وهو أمر يعتمد على أمور عديدة، فمن يقرأ العناوين يتصور وجود زيادة في صادرات روسيا بما يخالف الاتفاق مع السعودية وأوبك».

ولكن -وفق الحجي- بالنظر إلى التفاصيل نجد أنهم يقارنون آخر 3 أسابيع بالأسابيع الـ3 التي سبقتها، وهو أمر لا يقبله منطق، إذ إنها مقارنة غير مقبولة، ولا يعرف أحد ما الذي تريده بلومبرغ من نشر هذه الأخبار الكاذبة، والشائعات كثيرة حول هذا الموضوع.

هل تتراجع أوبك وتزيد الإنتاج؟

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن احتمالات أن تتراجع أوبك عن تخفيضات الإنتاج ما زالت كبيرة، إذ إنه ليس من صالح أوبك ولا السعودية أن ترتفع أسعار النفط بصورة كبيرة، أو تصل إلى مستويات تكون لها انعكاسات سياسية واقتصادية.

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن الإشكالية الآن أن المخزون الأميركي انخفض إلى مستوى يُعد قريبًا من المستويات المنخفضة، فأي سحب بحدود 24 مليون برميل سيصل إلى مستويات تاريخية منخفضة، فقد ينخفض المخزون إلى هذه المستويات، ومن ثم هذا سيدعم أسعار النفط.

وأضاف: «هناك انخفاض عام في المخزونات العالمية، بغض النظر عن موضوع الصين الذي سيُسهم أيضًا في ذلك، والإشكالية الآن بالنسبة إلى أوروبا هي موضوع الكساد والركود الاقتصادي في دول عدة، ولكن المعلومات عن هذا الموضوع غير كافية».

في الوقت نفسه -وفق الحجي- هناك أزمة الدولار التي لها دور كبير، إذ إن ارتفاعه يعني ارتفاع أسعار النفط، لأن الدول الأخرى -مثل نيجيريا وكينيا ومصر- تعاني معاناة ضخمة بسبب ارتفاع الدولار، وهو ما يسهم في منع الأسعار من مواصلة الارتفاع بسبب تحجيم الطلب على النفط.

وتابع: «لكن، بالنظر إلى التفاصيل بصورة أكبر، نجد أن احتمالية أن تتراجع أوبك عن قرارها وتُزيد الإنتاج ما زالت كبيرة، إذ إنه من الواضح أنه سيكون هناك نقص في المعروض، ومن ثم يجب التعويض، إذ ليس من مصلحة أوبك ولا السعودية ولا أي دولة أخرى أن ترتفع أسعار النفط بصورة كبيرة».

وأشار إلى أن هناك كثيرين يريدون أن يروا أسعار النفط عند 150 أو 200 أو 300 دولار، ولكن بالنظر إلى تاريخ الأسعار تدريجيًا وتاريخ صناعة النفط، نجد أن نحو 60 إلى 70% من قطاع الكهرباء العالمي كان يعتمد على النفط، في حين بلغت النسبة 4% فقط حاليًا، وذلك بسبب الارتفاع الكبير للأسعار.

رئيس كوب 28 يدعو الأمم المتحدة إلى تحركات ملموسة لمواجهة تغير المناخ

الطاقة

سلطان الجابر، الأمم المتحدة إلى اتخاذ تحركات ملموسة وإجراءات فعّالة من أجل التصدي لآثار تغير المناخ.

جاء ذلك خلال مشاركته في مجموعة من الفعاليات خلال اليوم الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ حضر الاجتماع الوزاري بشأن الحصيلة العالمية لتقييم التقدم في تحقيق أهداف اتفاق باريس، وحوار وكالة الطاقة الدولية، ومجلس طموح الشباب.

تأتي مشاركة رئيس كوب 28 في الفعاليات الأممية -وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة- ضمن جهود الجابر لكسب التأييد لخطة عمل رئاسة قمة المناخ، والتواصل مع قادة العالم، من أجل تحفيز العمل على إحراز التقدم المنشود في القمة التي تستضيفها الإمارات أواخر العام الجاري.

تغير جذري

أكد سلطان الجابر أنه تماشيًا مع رؤية الإمارات، تقوم رئاسة كوب 28 بتحفيز كل الأطراف لتقديم تعهدات واتخاذ إجراءات تحقق تطورًا جوهريًا ملموسًا لإنجاز التغيير الجذري المطلوب خلال فعاليات القمة من أجل الوصول إلى أعلى الطموحات وبناء مستقبل مستدام للجميع.

ودعا الجابر، في كلمته أمام الاجتماع الوزاري للحصيلة العالمية الأولى لتقييم التقدم في تحقيق أهداف اتفاق باريس، الوزراء الحاضرين إلى معالجة القضايا الملحّة للمساهمة في تحقيق نتيجة جوهرية ملموسة خلال قمة المناخ المقبلة.

حضر الاجتماع وزير خارجية مصر رئيس قمة المناخ كوب 27 سامح شكري، ووزيرة تنمية المجتمع ورائدة المناخ للشباب في كوب 28 شما المزروعي، ورئيسا الهيئتين الفرعيتين الدائمتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ «SBI» السفير نبيل منير، رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية «SBSTA» وهاري فرولز، وعدد آخر من كبار المسؤولين.

وجدد الجابر تأكيد التزامه بدعم عملية التفاوض الهادفة إلى إعداد استجابة فاعلة للحصيلة العالمية الأولى في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، معربًا عن ثقته بقدرة الأطراف على التوصل إلى نتيجة ملموسة جوهرية، تعالج الفجوات القائمة، وتحدد الإجراءات اللازمة لعدم ترك أحد خلف الرَكب.

رسائل كوب 28

دعا الجابر إلى التوافق على الرسائل الرئيسة للمؤتمر لضمان تحقيق نتائج مؤثرة، وذلك عبر خطة عمل رئاسة كوب 28 التي تستند إلى 4 ركائز لمعالجة أزمة المناخ، وهي:

تسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل في قطاع الطاقة.
تطوير آليات التمويل المناخي.
الحفاظ على البشر وتحسين الحياة وسُبل العيش.
دعم الركائز السابقة من خلال احتواء الجميع بشكل تام في منظومة عمل المؤتمر.
وشارك الرئيس المعيَّن لقمة المناخ كوب 28 أيضًا في «مجلس طموح الشباب»؛ تأكيدًا لالتزام رئاسة المؤتمر بالاستماع للأجيال الشابة وتفعيل مشاركتهم.

وألقت شما المزروعي كلمة أمام المجلس، تحدّثت فيها عن جدول أعمال المناخ لمكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، ودوره في تمكين الشباب في مجال العمل المناخي، وإتاحة الفرصة أمامهم لأداء دور فاعل في العملية التفاوضية لمؤتمر الأطراف.

الطاقة النظيفة
شارك سلطان الجابر -كذلك- في الحوار الثالث رفيع المستوى الذي نظمته وكالة الطاقة الدولية بحضور المدير التنفيذي للوكالة فاتح بيرول، مؤكدًا الحاجة إلى خريطة طريق عملية للطاقة، لإنشاء منظومة الطاقة المستقبلية النظيفة.

ودعا الجابر الجهات المانحة إلى تقديم التزامات مالية كبيرة، مسلطًا الضوء على ضرورة الوفاء بالتعهد الذي التزمت به هذه الجهات قبل أكثر من عقد بتقديم 100 مليار دولار من التمويل المناخي لدول الجنوب العالمي.

كما شارك الجابر في جلسة نقاشية مع مجموعة الثنائيات الوزارية الداعمة لعمل رئاسة قمة كوب 28، حضرها الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيمون ستيل، والسفير نبيل منير، وهاري فرولز، ووزيرة البيئة والغابات والمصايد في جنوب أفريقيا باربرا كريسي، ووزير التعاون الإنمائي والسياسة المناخية العالية الدنماركي دان يورغنسن، اللذان كلفتهما رئاسة المؤتمر بالعمل على بناء توافق سياسي حول الاستجابة لنتائج الحصيلة العالمية لتقييم التقدم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس.

إضافةً إلى كلٍ من وزيرة الاستدامة والبيئة في سنغافورة غريس فو، ووزير التغير المناخي والبيئة النرويجي أسبن بارث إيدي، المسؤولَين عن دعم مفاوضات موضوع التكيف، وكل من وزيرة البيئة في تشيلي مايسا روخاس، وعضو مجلس الشيوخ ومساعدة وزير تغير المناخ والطاقة في أستراليا جيني مكاليستر، المسؤولتَين عن دعم مفاوضات موضوع التخفيف، وزيرة البيئة المصرية الدكتورة ياسمين فؤاد، ووزير البيئة في كندا ستيفن غيلبو، المسؤولَين عن دعم موضوع وسائل التنفيذ.

وعقد سلطان الجابر -أيضًا- عدة لقاءات ثنائية مع كل من نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية ماروس سيفكوفيتش، ووزيرة البيئة في كوريا الجنوبية هان هوا-جين، والمنسق الرئاسي الأميركي الخاص للبنية التحتية وأمن الطاقة العالمي آموس هوكشتاين.

شكراً